

Distr.: General
10 June 2020
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish



الدورة الخامسة والسبعون
البند 103 (ث) من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل

تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

2		أولا - مقدمة
2		ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
2		أرمينيا
4		كولومبيا
5		إكوادور
6		المكسيك
8		قطر
8		إسبانيا
13		أوكرانيا
14		ثالثا - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/75/50

160720 090720 20-07725 (A)



أولا - مقدمة

1 - أعادت الجمعية العامة، في قرارها 39/74، تأكيد الطرق والوسائل المتعلقة بتدابير بناء الثقة والأمن الواردة في تقرير هيئة نزع السلاح عن دورتها لعام 1993، وأهابت بالدول الأعضاء إلى اتباع هذه الطرق والوسائل عن طريق التشاور والحوار المستمرين، مع الحرص في الوقت نفسه على تجنب الأعمال التي قد تعرقل هذا الحوار أو تضعفه. وعلاوة على ذلك، حثت الجمعية الدول على الامتنثال الصارم لجميع الاتفاقات الثنائية والإقليمية والدولية، بما في ذلك اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح التي تكون أطرافاً فيها. وشددت الجمعية أيضاً على أن الهدف من تدابير بناء الثقة ينبغي أن يكون المساعدة على تعزيز السلام والأمن الدوليين والامتنثال لمبدأ الأمن غير المنقوص بأدنى مستوى من التسلح، وشجعت على تعزيز التدابير الثنائية والإقليمية لبناء الثقة، بموافقة الأطراف المعنية ومشاركتها، تقادياً لنشوب النزاعات ومنعاً لاندلاع الأعمال العدائية بشكل غير مقصود وعرضي. وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية في دورتها الخامسة والسبعين تقريراً يتضمن آراء الدول الأعضاء بشأن تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي. ويُقدّم هذا التقرير استجابةً لذلك الطلب وبناءً على المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.

2 - وفي ذلك الصدد، وُجّهت إلى جميع الدول الأعضاء مذكرتان شفويتان في 23 كانون الثاني/يناير 2020 و 4 أيار/مايو 2020، لالتماس آرائها. ووردت حتى اليوم ردود من حكومات أرمينيا وإسبانيا وإكوادور وأوكرانيا وقطر وكولومبيا والمكسيك، وهي معروضة في الفرع الثاني أدناه. وورد من الاتحاد الأوروبي رد معروض في الفرع الثالث أدناه. وستنشر أي ردود ترد بعد 31 أيار/مايو 2020 على الموقع الشبكي لمكتب شؤون نزع السلاح باللغة التي تُقدّم بها. ولن تصدر أي إضافات.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات

أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[15 أيار/مايو 2020]

لا تزال أرمينيا ملتزمة بالأهداف الواردة في قرار الجمعية العامة بشأن تدابير بناء الثقة في السياق الإقليمي ودون الإقليمي، مع الاعتراف بدور تدابير بناء الثقة في تعزيز الثقة والارتياح، ومن ثم تعزيز الأمن والاستقرار.

ومن المؤسف أن الحالة الأمنية في جنوب القوقاز لا تزال تشهد انتهاكات صارخة لنظام تحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة والأمن القائمة، وتهديدات باستخدام القوة، وتصريحات تحريضية، ومناورات عسكرية واسعة النطاق، وحصاراً برياً غير قانوني.

وحتى 1 كانون الثاني/يناير 2020، تفيد المعلومات الرسمية التي قدمتها أذربيجان أن أذربيجان لا تزال تتجاوز الحد الأقصى المحدد لها في أربع من خمس فئات للأسلحة التقليدية الرئيسية المحددة بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وهي دبابات القتال (525 دبابة مقابل الحد الأقصى المسموح به وهو 220)، ومركبات القتال المدرعة (428 مركبة مقابل الحد الأقصى المسموح به وهو 220)، وقطع

المدفعية (972 قطعة مقابل الحد الأقصى المسموح به وهو 285)، وطائرات الهليكوبتر الهجومية (59 طائرة مقابل الحد الأقصى المسموح به وهو 50).

وفي عام 2019، أجرت أذربيجان ثلاث مناورات عسكرية واسعة النطاق كانت خاضعة لشروط الإخطار بموجب وثيقة فيينا لمفاوضات تدابير بناء الثقة والأمن لعام 1994، ولكن لم يتم إرسال إخطار بشأنها. وفي الفترة من 11 إلى 13 آذار/مارس 2019، أجريت في أذربيجان مناورات عسكرية شارك فيها ما يصل إلى 10 000 فرد من الأفراد العسكريين، وما يصل إلى 500 دبابة، وما يصل إلى 300 منظومة صواريخ ومدفعية، وما يصل إلى 20 من طائرات الجيش وطائرات الخطوط الأمامية. وفي الفترة من 20 إلى 24 أيار/مايو ومن 16 إلى 20 أيلول/سبتمبر 2019، أجريت في أذربيجان مناورتان عسكريتان أخريان. واسعتا النطاق لم يرسل إخطار بشأنهما، وشارك في كل منهما ما يصل إلى 10 000 من الأفراد العسكريين. وتستند هذه الأرقام إلى المعلومات الرسمية المتاحة في الموقع الشبكي لوزارة الدفاع في أذربيجان.

ومن بين 28 لواء من الألوية التابعة للقوات المسلحة الأذربيجانية، لا يزال هناك 14 لواء موجودا على حدودنا، ولا تزال هذه الألوية مستنثة كليا أو جزئيا من التفتيش والتحقق، مما يقوّض مصداقية البيانات التي تقدمها أذربيجان في إطار التبادل العسكري السنوي للمعلومات.

وما فتئت أرمينيا تدعو باستمرار إلى زيادة اهتمام الدول المشاركة في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالانتهاكات الجسيمة لتدابير بناء الثقة والأمن المتفق عليها في إطار وثيقة فيينا. ومن المؤسف أن انتهاكات وثيقة فيينا لا تلقى ردود فعل مناسبة، لا سيما من جانب الدول المشاركة التي تؤكد مرارا أهمية ضرورة تحديث وثيقة فيينا، وتدعو مرارا إلى بيان هذه الأهمية. وينبغي ألا يغيب عن البال أن كل من الإجراءات والتقاعس عن القيام بها يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بحالات النزاع والأزمات.

ومحاولات أذربيجان تبرير عدم امتثالها لوثيقة فيينا بذريعة النزاع في ناغورنو - كاراباخ لا أساس لها، لأن وثيقة فيينا لا تميز بين حالات السلام أو الأزمات أو النزاع. وقد وضعت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أيضا أدوات محايدة إزاء المركز لتعزيز تدابير بناء الثقة والأمن في حالات النزاع. ويكتسي تنفيذ تدابير بناء الثقة بمشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة أهمية أساسية في تهيئة مناخ إيجابي لتسوية النزاعات.

والى جانب التنفيذ الكامل للالتزامات والواجبات في المجال العسكري، ينبغي اتخاذ تدابير لتعزيز الثقة والارتياح بين أطراف النزاع.

وفي سياق النزاع في ناغورنو - كاراباخ، تم التوصل إلى اتفاقين مهمين في عام 2019، الأول لإعداد السكان للسلام، والثاني للعمل على تهيئة بيئة مؤاتية للسلام.

وجرى من 17 إلى 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 تبادل لصحفيين من أرمينيا وأرتساخ (ناغورنو - كاراباخ) وأذربيجان؛ وزار أذربيجان ممثلون عن وسائل إعلام من أرمينيا وأرتساخ، في حين زار أرمينيا وأرتساخ ممثلون عن وسائل إعلام من أذربيجان. وأعد البرنامج ونُفذ بتنسيق من الممثلين الشخصيين للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بمشاركة الوكالات ذات الصلة في أرمينيا وأرتساخ وأذربيجان. وتبادل الصحفيين مثال جيد على تعزيز الحوار بين أطراف النزاع بطريقة يمكن أن تسهم في بناء الثقة والارتياح بينهم.

ومن الضروري أيضا تنفيذ الاتفاقات السابقة بشأن تدابير بناء الثقة، ولا سيما توسيع قدرات مكتب الممثل الشخصي للرئيس الحالي، وإنشاء آلية للتحقيق في انتهاكات وقف إطلاق النار، وذلك من أجل تعزيز الثقة والارتياح، لأن الثقة والارتياح لا يمكن تحقيقهما في بيئة تسودها انتهاكات وقف إطلاق النار والخسائر البشرية.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[28 أيار/مايو 2020]

ينص دستور كولومبيا على أن السلام حق وواجب على حد سواء (المادة 22). وبناء على ذلك، كرست الدولة جهودها لتوطيد مؤسساتها، وتعزيز قدرتها على ضمان الاستقرار والأمن، على كل من الصعيدين المحلي والدولي، وتحسين نوعية حياة شعبها باستمرار. وكولومبيا ملتزمة باحترام القانون الدولي، وقد دعت جميع الدول إلى أن تحذو حذوها.

وفي سياق نزع السلاح وعدم الانتشار، تشارك كولومبيا بنشاط في مختلف المحافل الدولية على المستويات الثنائية والإقليمية ودون الإقليمية. وتيسر هذه المنتديات تبادل المعلومات والممارسات السليمة، التي تشكل التدابير الرئيسية لبناء الثقة.

ومن بين مختلف المسائل التي يُنظر فيها في إطار هذا الموضوع، تكتسي مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أهمية خاصة بالنسبة للبلاد، نظرا لتأثير الاتجار على الأمن العام، ومشكلة المخدرات العالمية، والإرهاب والجريمة العامة والمنظمة.

وفي عام 2019، قادت كولومبيا الفريق الأساسي الذي أجرى مفاوضات بشأن القرار 60/74 المتعلق بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه في اللجنة الأولى للجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين. واقترحت المواضيع التالية، في جملة أمور أخرى، لإدراجها في القرار: (أ) التركيز على التآزر المستمر الذي ينبغي أن يكون موجودا بين الصكوك الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية؛ و (ب) الحاجة إلى تعميق النقاش بشأن التطورات الجديدة في مجال صنع وتصميم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والابتكارات التكنولوجية المتصلة بها؛ و (ج) أهمية قيام الدول، حسب الاقتضاء، بتحديد الجماعات والأفراد الضالعين في الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وتشارك كولومبيا في اجتماعات الآليات الإقليمية أو دون الإقليمية لتعزيز تدابير بناء الثقة، سواء كبلد طرف أو بصفة مراقب. وشاركت في الاجتماع الرباعي الذي عُقد في مكسيكو سيتي في حزيران/يونيه 2019 برعاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بعنوان "تعزيز التعاون الإقليمي في أمريكا اللاتينية لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والجرائم ذات الصلة"، إلى جانب وفود الأرجنتين والبرازيل والمكسيك. وحضرت الاجتماع المعنون "تعزيز التعاون الإقليمي في الأمريكتين لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والجرائم ذات الصلة"، الذي عُقد في مكسيكو سيتي في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 برعاية مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أيضا.

وعُقدت في كوستاريكا يومي 22 و 23 كانون الثاني/يناير 2020 حلقة عمل دون إقليمية بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، بعنوان "تبادل الخبرات والممارسات الجيدة في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر

الكاربيبي“. ونظّم حلقة العمل المكتب الاتحادي للشؤون الاقتصادية ومراقبة الصادرات في جمهورية ألمانيا الاتحادية، عملاً بقرار مجلس الاتحاد الأوروبي (في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) 915/2017، الذي أرسى الأساس للمرحلة الثانية من مشروع التوعية الرامي إلى تعزيز تنفيذ معاهدة الاتحاد الأوروبي لتجارة الأسلحة. وشاركت في الاجتماع وفود من بليز وبنما وترينيداد وتوباغو وكوستاريكا وكولومبيا وهاييتي.

وعلى المستوى الإقليمي، كولومبيا دولة طرف في اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة. وهي تشارك سنوياً في اجتماع اللجنة الاستشارية للاتفاقية التي تمثل هيئة تستعرض المسائل ذات الصلة من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية.

وعلى الصعيد دون الإقليمي، كولومبيا عضو في الفريق العامل المعني بالأسلحة النارية والذخيرة التابع للسوق الجنوبية المشتركة لأمريكا الجنوبية والدول المنتسبة إليها، وهو منتدى ييسر تبادل الخبرات ويشجع على اعتماد آليات مشتركة تعزز أيضاً التعاون والثقة بين الدول الأطراف في السوق والدول المنتسبة إليها. وتضطلع كولومبيا أيضاً بمبادرات بوصفها عضواً في جماعة دول الأنديز، ولا سيما القرار 552 الذي ينص على خطة بلدان الأنديز لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وهي صك ملزم قانوناً للبلدان الأعضاء في جماعة دول الأنديز (إكوادور وبوليفيا وبيرو وكولومبيا).

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]

[31 أيار/مايو 2020]

تدعو إكوادور إلى التعاون الدولي باعتباره السبيل الوحيد للتغلب على التحديات العالمية القائمة. وتدعو أيضاً إلى التعاون الإقليمي ودون الإقليمي، الذي يسير جنباً إلى جنب مع بناء الثقة. وفي شراكة مع وزارات الخارجية ووزارة الدفاع في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نعمل على إجراء تقييم مشترك للمسائل المتصلة بالدفاع والأمن والسلام الشامل، بغية البحث عن حلول للتحديات المشتركة.

وتتناول عمليات التعاون وبناء الثقة هذه المناطق الحدودية، وإزالة الألغام، والعلم والتكنولوجيا، والأمن والسلام الشامل، والتقييم، والتخطيط، وعمليات السلام، وتبادل المعلومات والمعارف والتقييمات من أجل مواجهة المخاطر والتهديدات القائمة. وتناولت إكوادور بالتعاون مع رابطة كليات الدفاع الأيبيرية - الأمريكية السياسات المتعلقة بالدفاع والأمن، والمرأة والسلام والأمن، وغير ذلك من المجالات.

وبالإضافة إلى ذلك، تشمل التدابير الأخرى التي اتخذتها إكوادور ما يلي:

- 1 - المشاركة في سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، وتوفير وتبادل المعلومات بشأن إنتاج الأسلحة على الصعيد المحلي.
- 2 - الإسهام في تقرير الأمم المتحدة عن النفقات العسكرية؛ وتبادل المعلومات مع الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية.

- 3 - إعداد وتبادل الأوراق بشأن العقيدة الدفاعية؛ وتبادل المعلومات فيما يتعلق بمهام وزارات الدفاع والمؤسسات ذات الصلة وإجراءاتها وتنظيمها المؤسسي.
 - 4 - التعاون في منع الحوادث وتعزيز سلامة النقل البري والبحري والجوي، وفقا للقانون الدولي، بالتعاون مع الشبكة التشغيلية للتعاون الإقليمي فيما بين السلطات البحرية في الأمريكتين.
 - 5 - التعاون والتبادل لتطوير وإقامة الاتصالات بين السلطات المدنية والعسكرية والشرطية في المناطق الحدودية. وتبادل المعلومات في اجتماعات اللجنة الثنائية المعنية بالحدود واجتماعات قيادات الحدود الإقليمية.
 - 6 - تحديد مخزونات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الفائضة والمصادرة، التي دعي المراقبون الدوليون إلى المساعدة في التخلص منها في برامج تدمير الأسلحة. وتدمير الأسلحة على أساس سنوي.
 - 7 - تبادل الخبرات والأفكار بشأن تدابير الشفافية وبناء الثقة والأمن مع المحافل الأمنية الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، والاتحاد الأفريقي.
 - 8 - الاتفاق على استخدام المعايير والمبادئ التوجيهية الموضوعة دوليا فيما يتعلق بالتعامل مع الأسلحة والذخائر.
 - 9 - عقد اجتماعات لضابطات الشرطة والجيش لتمكين المشاركين من إقامة الشبكات وتبادل المعارف والمعلومات. وإجراء حلقة دراسية تدريبية عن إدماج وتطوير الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة في المؤسسات المسلحة، والتوقعات للمستقبل.
 - 10 - تبادل المعلومات في مناسبات من قبيل مؤتمر أمريكا الجنوبية بشأن الاستخبارات الاستراتيجية.
- وترى إكوادور أن تدابير بناء الثقة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي كانت أساسية في بناء نظام دفاعي يرمي إلى مواجهة التحديات الجديدة باستخدام الصكوك الإقليمية من أجل الحفاظ على السلام والاستقرار.
- وفي الوقت نفسه، تكرر إكوادور تأكيدها أنه يجب على كل طرف أن يتحمل بالكامل، ضمن إطار التعاون فيما بين دول المنطقة، ما عليه من مسؤوليات ضمن الأقاليم التابعة لكل طرف، وأن يبذل كل ما في وسعه لمنع انتقال الأخطار التي تهدد السلام أو الأمن العام إلى البلدان المجاورة.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[26 أيار/مايو 2020]

المكسيك مدافع قوي عن السلام والاستقرار والأمن في القارة، ولذلك فقد أيدت تدابير بناء الثقة في السياقين الإقليمي ودون الإقليمي على حد سواء، وستواصل تعزيز هذه التدابير.

وسعت المكسيك لتعزيز الصلة بين السلام ونزع السلاح، مع التسليم بأن انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يشكل تهديدا للأمن الدولي والإقليمي. ولذلك، فإنها ملتزمة بتعزيز الجهود الدولية في مجال بناء الثقة عن طريق تعزيز الشفافية والتبادل المستمر للمعلومات.

وفي هذا السياق، تضطلع حكومة المكسيك بأنشطة لمنع الجريمة والحد من العنف بغية الإسهام في صون السلام والأمن على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

ولدى المكسيك إجراءات تنفيذية لمراقبة صنع الأسلحة والذخائر وتخزينها ونقلها واستخدامها لأغراض مدنية، وذلك فيما يتعلق بتحقيق العدالة والأمن العام والصيد والرياضة والأمن السكني.

وتواصل وزارة الدفاع تدمير الأسلحة المصادرة القديمة، مثل مختلف أنواع المتفجرات (العسكرية والمحلية الصنع على حد سواء) وألغام كلايمور المصادرة، بوصف ذلك مساهمة فعالة في تحديد الأسلحة. وتحتفظ أيضا بالحق الحصري في بيع الأسلحة والذخائر التي تحتاجها قوات الأمن العامة والخاصة المكسيكية، وذلك وفقا للقانون الاتحادي المتعلق بالأسلحة النارية والمتفجرات ولوائحه التنفيذية، فضلا عن القانون الدولي.

وتتخذ هذه التدابير المعيارية والحملات بالالتزامات الإقليمية ودون الإقليمية المتعلقة بتدابير بناء الثقة عن طريق تنظيم استيراد وتصدير الأسلحة النارية والذخائر والمتفجرات بجميع أنواعها.

وعلاوة على ذلك، تعتقد المكسيك أن تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي هو أيضا جزء لا يتجزأ من بناء الثقة ومنع نشوب النزاعات بين الدول. ولطالما عملت المكسيك، في إطار جهودها الرامية إلى تحديد الأسلحة التقليدية على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، وفقا لقوانينها والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق منظمة الدول الأمريكية وميثاق الأمم المتحدة، حيث تعمل على تعزيز عملية تنفيذ تدابير بناء الثقة والامتثال للالتزام بوضع هذه التدابير بوصف ذلك وسيلة لتعزيز الشفافية وتبادل المعلومات في المنطقة.

وتدرك المكسيك أهمية الحفاظ على القدرات الدفاعية للدول عند أدنى مستوى من التسلح، بهدف الإسهام في تحقيق السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وتقوم المكسيك بدعم وتنفيذ تدابير بناء الثقة التي تتخذها منظمة الدول الأمريكية. والمكسيك طرف في جميع الاتفاقات والاتفاقيات الأمنية للبلدان الأمريكية، وتسهم بذلك في تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن في نصف الكرة الغربي.

وفي عام 2019، شغلت المكسيك منصب نائب رئيس الفريق العامل التابع للجنة البلدان الأمريكية المعني بتعزيز التعاون وتدابير بناء الثقة في الفضاء الإلكتروني.

وتواصل المكسيك المشاركة في مختلف المحافل المتعلقة بنصف الكرة الغربي المكرسة لمناقشة تدابير بناء الثقة والأمن التي اتفقت عليها الدول الأعضاء في منظمة الدول الأمريكية. ويمثل البلد في هذه المحافل مسؤولون من وزارة الدفاع ووزارة البحرية ولجنة الأمن الوطني ومركز الاستخبارات الوطني.

وفي آذار/مارس 2020، قدمت المكسيك إلى منظمة الدول الأمريكية تقريرها لعام 2019 عن تدابير بناء الثقة والأمن، الذي أعد بالتعاون مع وزارة الدفاع ووزارة البحرية، وفقا للقرارين التاليين الصادرين عن الجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية: القرار 2625 (XLI-O/11) "بناء الثقة والأمن في

الأمريكتين"، والقرار 2925 (XLVIII-O/18) "تعزيز الأمن في نصف الكرة الغربي: نهج متعدد الأبعاد"، و "القائمة الموحدة لتدابير بناء الثقة والأمن".

وتقدم المكسيك تقريرها، كما تفعل كل عام، إلى وحدات دعم التنفيذ التابعة لاتفاقية الذخائر العنقودية واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد، وتدمير تلك الألغام، ثم إلى منظمة الدول الأمريكية، عملاً بالقرار 2925 (XLVIII-O/18) "تعزيز الأمن في نصف الكرة الغربي: نهج متعدد الأبعاد".

وأخيراً، تقيّد المكسيك بالتزامها بتدابير بناء الثقة من خلال إدماج وتقديم تقاريرها المتعلقة بتنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وذلك امتثالاً لالتزاماتها بموجب الاتفاقيتين وتعزيزاً للشفافية على حد سواء. والقصد من المعلومات المذكورة أعلاه هو أن تؤكد المكسيك للمجتمع الدولي مجدداً أنها لا تطور أو تمتلك أو تنقل هذه الأنواع من أسلحة الدمار الشامل.

قطر

[الأصل: بالعربية]

[21 نيسان/أبريل 2020]

تعتبر دولة قطر عن القلق العميق من غياب تطبيق أي إجراءات لبناء الثقة على الصعيد الإقليمي في الشرق الأوسط أو دون الإقليمي في منطقة الخليج. ويؤدي عدم تطبيق هذه التدابير إلى زيادة التوتر الإقليمي وغياب الشفافية في المنطقة ويشكل عقبات في حل النزاعات.

والمناطق الخالية من الأسلحة النووية تعتبر بطبيعتها إجراءات بناء للثقة، لذا تعتبر دولة قطر أن التحرك نحو إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أولوية هامة وأحد أهم إجراءات بناء الثقة في المنطقة.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[15 أيار/مايو 2020]

ينبغي أن يتمثل الهدف النهائي لأي نظام لتحديد الأسلحة أو لتدابير بناء الثقة والأمن في منع نشوب النزاعات عن طريق تقليل مخاطر سوء الفهم أو سوء تقدير الأنشطة العسكرية للبلدان الأخرى؛ واتخاذ الخطوات اللازمة لإعاقة الاستعدادات العسكرية السرية؛ والحد من خطر التعرّض لهجمات مباغتة؛ والحد من خطر اندلاع الحرب بصورة عرضية.

ووفقاً لهذا المعيار، فإن تدابير بناء الثقة والأمن في السياقين الإقليمي ودون الإقليمي لها قيمة كبيرة بوصفها وسائل وقائية مكيفة مع الخصوصيات الإقليمية ودون الإقليمية، ومحدودة في عدد أقل من المشاركين، وتستتبع تدابير تتسم بقدر أكبر بكثير من الصرامة وتكون مكيفة مع السياق المحلي، وبالتالي تتسم بمزيد من الفعالية. ولذلك من الأسهل اعتماد هذه التدابير وتعزيزها، كما يتضح من الدور الحاسم الذي اضطلعت به تدابير بناء الثقة والأمن في هيكل الأمن وتحديد الأسلحة في أوروبا في إطار منظمة الأمن

والتعاون في أوروبا، وكذلك معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ومعاهدة السماوات المفتوحة. وكان الغرض من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا هو إقامة توازن بين القوات التقليدية في أوروبا من أجل منع الكتل العسكرية القائمة في ذلك الوقت من شن هجوم مفاجئ. وتحقيقاً لهذه الغاية، وُضعت حدود قصوى لبعض منظومات الأسلحة التقليدية في مختلف المناطق، وجرى تحقيق التكافؤ في الأسلحة التقليدية في أوروبا، مما جعل تخفيض الفوائض أمراً ضرورياً.

واستكملت معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا بركيزة ثانية من ركائز بناء الثقة والأمن، وذلك عن طريق آلية التحقق وتبادل المعلومات التي أنشئت بموجب المعاهدة. واتخذت تدابير تكميلية إضافية منصوص عليها في وثيقة فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، من قبيل تبادل المعلومات بشأن القوات العسكرية والتخطيط الدفاعي، ووضع آلية للتشاور والتعاون فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية غير العادية، والإخطار المسبق بالأنشطة الواسعة النطاق، ووضع نظام للزيارات. وأدت هذه التدابير إلى تعزيز الشفافية فيما يتعلق بالأنشطة العسكرية في أوروبا، ما حال دون الخلط بين المناورات العسكرية وتحركات القوات وبين المناورات الهجومية، وأفضى إلى تعزيز المعارف المتبادلة لدى مختلف القوات المسلحة في أوروبا. وتم منذ ذلك الحين تحديث وتنقيح وثيقة فيينا، وأفضى التنقيح النهائي في عام 2009 إلى وضع وثيقة فيينا لعام 2011 (السنة التي دخلت فيها حيز النفاذ).

ومعاهدة السماوات المفتوحة هي أيضاً آلية فعالة لبناء الثقة ترمي إلى ضمان الامتثال لاتفاقات نزع السلاح، لأنها تنص على إجراء عمليات تحليل استطلاعية لأجهزة الاستشعار والكاميرات وفقاً لتوزيع الحصص على النحو المحدد في المعاهدة.

وقد استُكملت هذه الاتفاقات الثلاثة بعد حرب البلقان بالاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك (اتفاق دايتون)، وهو مثال على تحديد الأسلحة وعلى تدابير بناء الثقة والأمن على الصعيد دون الإقليمي فيما يتعلق بهذنة. وقد استحدثت بموجب تلك الاتفاقات آليات شكلت سوابق تاريخية، وكان الغرض منها تحديد الأولويات الجديدة لتحقيق للتقدم في مجال نظم تدابير بناء الثقة والأمن على الصعيد دون الإقليمي.

وإسبانيا ليست فقط عضواً في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ودولة طرفاً في معاهدة تجارة الأسلحة (في إطار مجموعة الدول الأطراف في اتحاد غرب أوروبا) ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، بل تقيدت أيضاً بالتزامها الراسخ بتنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن وتشجيع الحوار الصريح والمفتوح من أجل إرساء الأمن والاستقرار في أوروبا.

ومن الأمثلة على ذلك الالتزام ولاية مدريد (التي اعتمدت في أعقاب اجتماع عقدته منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام 1983)، التي أذنت باعتماد تدابير بناء الثقة والأمن بعد مؤتمر عقد في ستوكهولم في عام 1984 بشأن هذه المسألة. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك الإسهام في تنفيذ ترتيبات تحقيق الاستقرار الإقليمي التي وضعت بموجب المرفق 1 - باء من الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك (اتفاق دايتون).

ومن العناصر الرئيسية والأساسية لتنفيذ أنشطة التحقق المتصلة بنزع السلاح وتدابير بناء الثقة والأمن توافر الموظفين المؤهلين، وذلك لأنهم يتولون الاتصال المباشر بنظرائهم في البلدان الثالثة، حيث لا يتحققون من الامتثال لمختلف الاتفاقات فحسب، بل يسهمون أيضا في زيادة الوعي والثقة بين مختلف القوات المسلحة. ولدى إسبانيا موظفون على درجة عالية من التدريب في وحدة التحقق الإسبانية التي أنشئت في عام 1991، والتي تتولى التخطيط التفصيلي لتدابير بناء الثقة والأمن وتنفيذها.

وقد غيّرت نهاية الحرب الباردة السيناريو الاستراتيجي الذي استندت إليه الاتفاقات السابقة، وجعلت المنطلق الذي قام عليه الاتفاق، أي أوروبا القائمة على الكتل العسكرية، متقادما. وفي ضوء هذه الحالة، اعتمدت في عام 1999 صيغة معدلة لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، لتعكس التغيرات التي طرأت على الأمن الأوروبي بعد الحرب الباردة. ومع ذلك، لم تدخل المعاهدة حيز النفاذ نتيجة لعدم امتثال روسيا، لأن القوات الروسية المنتشرة في جورجيا ومولدوفا والتي لم تتسحب ليس لديها، من منظور غربي، إذن الدولة المضيفة الذي يشترطه الاتفاق. وبالمثل، قررت روسيا في عام 2007 وقف تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن بموجب المعاهدة، ردا على عدم تصديق البلدان المتبقية على المعاهدة المعدلة.

وفي وقت لاحق، أدت تطورات من قبيل توسيع عضوية منظمة حلف شمال الأطلسي لتشمل بلدان حلف وارسو السابق والنزاعات الدائرة في جورجيا وأوكرانيا منذ عام 2014 إلى التشكيك في فعالية تدابير بناء الثقة والأمن هذه، التي لا يمكن أن تكون أدوات مفيدة بدون الإرادة السياسية لدى جميع الأطراف المعنية. وأدى التراجع في المكتسبات التشريعية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى ترسخ وعي جديد بالتنافس الجيوسياسي، وإلى اعتقاد لدى عدد من البلدان أن من الضروري زيادة تدابير الردع والدفاع الوطني لمواجهة التهديدات المتصورة لسيادتها وسلامتها الإقليمية، مع القيام في الوقت نفسه بزيادة عدد عمليات التحليق فوق المناطق الحدودية، والمناورات العسكرية، والمناورات البحرية.

ومع ذلك، ترغب معظم الدول في استئناف المفاوضات بشأن الأمن وتحديد الأسلحة في المنطقة الأوروبية - الأطلسية، في سيناريو حلت فيه التوترات دون الإقليمية والتهديدات غير المتكافئة محل التوترات القديمة بين التحالفات العسكرية. ويمكن أن يقوم نظام أمني جديد على المكتسبات التشريعية الحالية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على أن يتم تكييفه مع السيناريو الجديد. ويستلزم هذا الأمر التفكير في القيود الكمية المحتملة، والعوامل النوعية، وتعيين حدود المناطق المناسبة، مع مراعاة العوامل المحركة للتوترات دون الإقليمية ونظام تدابير بناء الثقة والأمن.

ويجري هذا التجديد لهيكل الأمن الأوروبي من خلال مبادرات من قبيل الفريق العامل غير الرسمي التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعني بالحوار المنظم أو الفريق غير الرسمي للبلدان المتقاربة التفكير المعني باستئناف تحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا.

ويهدف الفريق الأول، الذي أنشئ في عام 2016، إلى تجاوز الاختلافات القائمة في الإطار الأمني الأوروبي، الذي اتسم على نحو متزايد بتآكل هيكل تحديد الأسلحة، وإجراء مناورات عسكرية دون إنذار مسبق أو إجرائها بالقرب من المناطق الحدودية، وما إلى ذلك، كما يهدف إلى عكس مسار التطورات السلبية التي شهدتها السنوات الأخيرة. ويهدف إلى تحقيق ذلك الهدف عن طريق تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء حوار مفتوح بشأن المخاطر والتحديات الأمنية الحالية والمقبلة التي يمكن أن توفر أساسا سليما للمضي قدما.

وفي عام 2020، تعترم إسبانيا رئاسة الفريق العامل، في إطار موضوع "الفهم من أجل الأمن" (Understanding4Security)، حيث يُنظر إلى الفهم على أنه عملية تتألف من أربعة عناصر رئيسية: الإصغاء، والتفكير، والتشارك، والتعلم. وستركز في هذا الدور على مسائل رئيسية من قبيل استعادة الثقة والاستقرار؛ وتعزيز الشفافية؛ والحد من المخاطر ومنع وقوع الحوادث؛ ومواجهة التهديدات الناشئة والتحديات الجديدة.

ومجموعة البلدان المتقاربة التفكير مبادرة موازية أكثر اتساما بالطابع غير الرسمي، ترمي إلى تعزيز مناقشة شاملة وجامعة بشأن التوصيات المتعلقة بالمسائل المحتملة التي قد تسهم في إنشاء هيكل جديد لتحديد الأسلحة التقليدية في أوروبا.

وفيما يتعلق بالمستقبل، يمكننا القول بثقة إن تدابير بناء الثقة والأمن في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد أدت غرضها في معظمه، وإن المبادئ التي قامت عليها ما زال بالإمكان أن تكون ذات قيمة كبيرة. ومع ذلك، أدى المشهد السياسي المتغير والتهديدات الأمنية الجديدة في بيئة ما بعد الحرب الباردة إلى تغيير في التركيز العملي لتدابير بناء الثقة والأمن. فالحالات التي صممت بشأنها هذه التدابير - أي الإعداد لهجوم مفاجئ وغير متوقع وواسع النطاق من جانب دولة أو كتلة عسكرية ضد أخرى - ما عاد ممكنا حدوثها في أوروبا، بعد أن حل محلها خطر نشوب نزاعات داخل الدول نتيجة للاختلافات العرقية والدينية والاقتصادية والتاريخية والثقافية، أو التهديدات الجديدة مثل الإرهاب الدولي.

وقد أصبحت التدابير مثل الإخطار بإجراء مناورات وأنشطة عسكرية واسعة النطاق والجدول الزمني السنوية أقل أهمية (على الرغم من الإبقاء عليها فقط في حالة الاتفاق على بارامترات أدنى أو معايير أخرى أو ريثما يتم القيام بذلك). وتكتسي تدابير أخرى استخدمت بدرجة أقل حتى الآن مثل الحد من المخاطر أهمية في حالات الأزمات. ولا تزال الأنشطة العسكرية غير العادية، ولا سيما في المناطق الحدودية، تكتسي أهمية بشكل كامل. ومع ذلك، فإن القيم المتصلة بعبثات حصص المراقبة والتفتيش المتعددة الجنسيات ينبغي تكييفها مع واقع أوروبا في الوقت الحاضر.

وسيتأثر تصميم تدابير بناء الثقة والأمن المحتمل وضعها في المستقبل بعوامل أخرى أيضا، من قبيل النمط المتغير للقوات العسكرية الأوروبية، التي هي حاليا أصغر حجما من الفئات المنصوص عليها في معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا أو وثيقة فيينا، أو تزايد أهمية الطائرات المسييرة عن بعد، والحرب الإلكترونية، وما إلى ذلك.

وتجدر الإشارة أيضا إلى التنفيذ الأفقي لتدابير بناء الثقة والأمن. وقد أبرز وضع هذه التدابير في منطقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا أهميتها مقارنة بمجرد التحديد الكمي للأسلحة، وجرى توسيع نطاقها ليشمل فئات إضافية من عمليات بناء الثقة، التي لم تعد تتناول خطر الهجوم العسكري التقليدي الواسع النطاق، والتي تؤكد على الإرادة السياسية لدى الدول لتطبيق قواعد ومعايير السلوك، التي تخضع لاستعراض وتقييم جماعيين أكثر مرونة من معايير التحقق التقليدية. وتم تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن الجديدة هذه في مجالات من قبيل الإرهاب، ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والقذائف المحمولة المضادة للطائرات، وأمن الفضاء الإلكتروني، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن ملاحظة النمط نفسه في تدابير بناء الثقة والأمن التي تُنفذ في مجموعات إقليمية أخرى، مثل منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الدول الأمريكية.

وشكّلت تدابير بناء الثقة والأمن في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الأساس لأكثر النظم الموجودة اليوم تقدماً من حيث الانفتاح العسكري وبناء الثقة والشفافية والقدرة على التنبؤ. ويمكن أن تشكل العملية الأوروبية مصدر إلهام وأن توفر مثالا يحتذى به في المناطق الأخرى، ولا سيما المناطق التي تشهد نزاعات أو تمر بأزمات، والتي تسعى إلى إيجاد نظام للأمن والاستقرار يستند إلى حوار بشأن بناء الثقة والأمن.

ولا يقتصر الأمر على تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي داخل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بل توجد أيضاً هياكل داخل منظمة حلف شمال الأطلسي تخدم هذا الغرض، من قبيل المجلس المشترك بين الناتو وروسيا والحوار المنظم مع الدول غير الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي. ومن الأمثلة على هذه الهياكل اللجنة المشتركة بين الناتو وأوكرانيا، ومبادرة اسطنبول للتعاون لعام 2004، والحوار المتوسطي لمنظمة حلف شمال الأطلسي. ونظمت إسبانيا حواراً شاملياً متوسطياً في أيلول/سبتمبر 2019.

وتشارك إسبانيا أيضاً في محافل أخرى يتم فيها تعزيز تدابير بناء الثقة المتبادلة. ويعمل أحد هذه المحافل، وهو مبادرة الدفاع 5+5، على تعزيز أنشطة التعاون العملي في المجالات ذات الاهتمام المشترك التي تشكل نقطة انطلاق لتبادل المعارف والخبرات.

وبالإضافة إلى ذلك، لدى إسبانيا مركز المراقب لدى منظمة الدول الأمريكية، التي يستضيف مجلسها الدائم لجنة بشأن الأمن في نصف الكرة الغربي، حيث تُعتمد أيضاً تدابير بناء الثقة والأمن في مجالي الإرهاب والفضاء الإلكتروني. وأدى ذلك أيضاً إلى توسيع نطاق التعاون مع منظمة الدول الأمريكية في المناسبات الجانبية، مثل 'معسكر التدريب الصيفي في مجال أمن الفضاء الإلكتروني' (Cybersecurity Summer Boot Camp) الذي شاركت في تنظيمه إسبانيا ومنظمة الدول الأمريكية.

وتشجع إسبانيا أيضاً تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن الثنائية في المناطق التي تتسم بأهمية أساسية بالنسبة لأمنها الوطني. وتؤدي الدبلوماسية الدفاعية أيضاً دوراً حاسماً في تعزيز وتوطيد العلاقات الثنائية مع البلدان في جميع أنحاء العالم، بغية بناء الثقة المتبادلة من خلال تدابير من قبيل تبادل المعلومات، وتقديم الإخطارات وتعزيز المشاركة في العمليات والمناورات، وتقديم الإخطارات بشأن تخفيض الأسلحة والذخائر.

وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط، تتواصل أنشطة التعاون مع المغرب وتونس والجزائر وتؤدي ثمارها. وقد عُقد اجتماع وزاري لوزارتي الدفاع المغربية والإسبانية في 4 آذار/مارس 2019. وتم أيضاً تنظيم حوارات مع الأردن والمملكة العربية السعودية في عام 2019. وفي أفريقيا، تشكل منطقة الساحل وخليج غينيا منطقتين ذاتي أولوية. وتم نشر وحدات عسكرية في تلك المناطق للمساعدة على تحسين القدرات العسكرية لبلدان مثل السنغال وكابو فيردي ومالي وموريتانيا وتوسيع نطاقها قدر الإمكان. وتوفر البحرية أيضاً سفينة تشارك في مناورات تدريبية مشتركة كل ستة أشهر للمساعدة في تنمية قدرة الدول الأفريقية على السيطرة على مياهها الإقليمية، بمشاركة بلدان مثل السنغال وغابون وغانا وكابو فيردي وكوت ديفوار وموريتانيا.

ويشهد ما سبق على قيمة تدابير بناء الثقة والأمن. ولهذه التدابير تطبيقات في مجموعة متزايدة من القضايا وفي مختلف المحافل المتعددة الأطراف التي تتيح للمشاركين الإعراب عن التزام سياسي أقوى بالتعاون في المسائل ذات الاهتمام المشترك، ووضع أنماط للسلوك في المجالات التي لا تكون الدول فيها مستعدة بعد للوفاء بتعهدات أكثر إلزاماً ولكنها تعرب عن رغبتها في الوفاء ببعض المعايير وتبدي الاهتمام بالمضي قدماً.

أوكرانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[1 أيار/مايو 2020]

لقد حافظت أوكرانيا، طوال تاريخها، على اتباع نهج متسق إزاء تنفيذ تدابير بناء الثقة في المجال العسكري - السياسي وتطويرها والنهوض بها، وإزاء توسيع نطاق تلك التدابير إلى المستوى دون الإقليمي، وذلك على الصعيدين المتعدد الأطراف والثنائي على حد سواء.

وتؤكد الحقائق التالية على نحو مطرد التزام أوكرانيا بهذا النهج:

- القيام، منذ عام 1991، بتنفيذ مجموعة الالتزامات الكاملة المنصوص عليها في وثيقة فيينا لمفاوضات تدابير بناء الثقة والأمن لعام 1994 الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.
- الالتزام الصارم بالاتفاقات التي أبرمتها أوكرانيا مع جميع الدول المجاورة لها تقريبا (بولندا، وبيلاروس، ورومانيا، وسلوفاكيا، وهنغاريا)، باستثناء روسيا، في مجالي ضبط النفس على الصعيد العسكري وتحديد الأسلحة
- توسيع نطاق تدابير بناء الثقة إلى الأنشطة البحرية في منطقة البحر الأسود على أساس الوثيقة المتعددة الأطراف ذات الصلة التي وقعتها جميع الدول الساحلية المطلة عليه (أوكرانيا، وبلغاريا، وتركيا، وجورجيا، وروسيا، ورومانيا)
- مشاركة أوكرانيا النشطة في تحديث وثيقة فيينا لعام 2011 بشأن تدابير بناء الثقة والأمن ودعمها لهذا التحديث، بهدف تكييف الوثيقة مع التحديات والتهديدات الجديدة التي تواجه الأمن العسكري في أوروبا وبهدف مواكبة التطورات التكنولوجية في المجال العسكري، وذلك في إطار مقترح مشترك متعلق بوثيقة فيينا بالإضافة إلى مشروع مقرر.
- وعلى وجه الخصوص، في عام 2019 وحده، قبلت أوكرانيا، في امتثال صارم لتعهداتها الدولية بشأن ضبط النفس على الصعيد العسكري وتحديد الأسلحة، أن تُجرى على أراضيها 57 نشاطاً من أنشطة المراقبة بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، ووثيقة فيينا لعام 2011 بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، ومعاهدة السماوات المفتوحة، والاتفاقات الثنائية المذكورة أعلاه، من قبل مفتشي الدول الأطراف في هذه المعاهدات والاتفاقات، وجرّت تلك الأنشطة بالتحديد كالتالي:
- ثلاث وعشرون عملية تفتيش بموجب المعاهدة بمشاركة مفتشين من ألمانيا، وإيطاليا، والبرتغال، وبلغاريا، وبولندا، وتركيا، وتشيكيا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وفرنسا، ولكسمبرغ، وهنغاريا، والولايات المتحدة الأمريكية
- تسع زيارات للتفتيش والتقييم بموجب وثيقة فيينا بمشاركة مفتشين من إستونيا، وألمانيا، وجورجيا، والدانمرك، وفنلندا، وكندا، والنرويج، وهنغاريا، والولايات المتحدة
- عشرة أنشطة تحقق في المناطق الحدودية بموجب الاتفاقات الثنائية المبرمة مع بولندا، وبيلاروس، وسلوفاكيا، وهنغاريا
- إحدى عشرة رحلة مراقبة جوية وفقا لمعاهدة السماوات المفتوحة.

وهذا الانفتاح من جانب أوكرانيا تجاه البلدان الشريكة لم يسبق له مثيل، ولا سيما بالنظر إلى أن أوكرانيا لا تزال تقاوم العدوان الروسي المسلح، وتُضطر إلى تحويل موارد كبيرة لمواجهة الدولة المعتدية ونشاطها العسكري - الإرهابي في المناطق الجنوبية الشرقية من أوكرانيا، أي دونباس، وفي أراضي جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول المحتلين مؤقتاً.

وبما أن روسيا تشكل، في أيامنا هذه، المصدر الرئيسي للأخطار التي تهدد السلام والأمن في أوروبا، وتهدف نزعتها التوسعية الإمبريالية الجديدة إلى تعديل نظام العلاقات الدولية وزعزعة الاستقرار العسكري في المنطقة الأوروبية - الأطلسية برمتها، وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فإن أوكرانيا تعتبر أن احتواء روسيا من الناحية العسكرية هو المهمة العليا التي ينبغي أن يضطلع بها المجتمع الأوروبي الأطلسي بأسره.

ولا نقل عن تلك المهمة أهمية ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بجهود لحمل روسيا على العودة إلى الإطار القانوني الذي يحدده القانون الدولي والآليات المتعددة الأطراف القائمة داخل أطر هذا القانون والمتعلقة بضبط النفس على الصعيد العسكري وتحديد الأسلحة.

وهكذا، لن يتسنى بناء الثقة، في السياقين الإقليمي ودون الإقليمي، إلا بعد أن تستعيد موسكو الثقة بنفسها وتعود روسيا إلى الإطار القانوني الذي يحدده القانون الدولي، ويشمل ذلك القيام بما يلي:

- تجريد جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول من السلاح وإنهاء احتلالهما مع القيام في الوقت نفسه بسحب جميع الوحدات العسكرية الروسية، بما في ذلك القوات البرية والجوية والبحرية والأسلحة والمعدات العسكرية، من أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتاً في شبه جزيرة القرم
- إعادة الأراضي التي جرى ضمها بصورة غير قانونية في جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول المحتلين مؤقتاً إلى سيطرة أوكرانيا، مع القيام في الوقت نفسه بتصفية الأجهزة الإدارية التي نصبها الاحتلال العسكري الروسي في شبه جزيرة القرم
- وقف شامل للأعمال العدائية والأنشطة العسكرية - الإرهابية في المناطق الجنوبية الشرقية من أوكرانيا (دونباس)، مع تفكيك وسحب الوحدات العسكرية التابعة للقوات المسلحة الروسية وسحب الأسلحة والمعدات العسكرية الروسية خارج حدود دولة أوكرانيا.

واستناداً إلى ما تقدم، تنطلق أوكرانيا من حقيقة مفادها أن الخطوة الأولى في عملية استعادة موسكو لثقة الآخرين بها ينبغي أن تتمثل في التنفيذ الكامل لقرار الجمعية العامة 262/68 بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا، والقرارين 194/73 و 17/74 بشأن مشكلة عسكريّة جمهورية القرم المتمتعة بالحكم الذاتي ومدينة سيفاستوبول، وأوكرانيا، وكذلك أجزاء من منطقة البحر الأسود وبحر أزوف.

ثالثاً - الرد الوارد من الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[20 أيار/مايو 2020]

طوال عام 2019، واصل الاتحاد الأوروبي العمل من أجل إيجاد حل سلمي لمشاكل عدم الاستقرار وانعدام الأمن الإقليميين وحالات النزاع. وواصل الاتحاد تقديم دعم قوي لوضع تدابير بناء الثقة

والأمن على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي باعتبارها أداة مهمة لبناء الثقة، وتعزيز الشفافية، وكفالة إمكانية التنبؤ في المجال العسكري، وتجنب نشوب النزاعات، والحفاظ على الاستقرار، لا سيما في الحالات التي تحدث فيها مواجهة مسلحة وفي مناطق التوتر، وهو ما أدى إلى تعزيز السلام والأمن. ويسعى الاتحاد، باستخدام جميع الأدوات المتاحة له، إلى النهوض بعمليات تحديد الأسلحة ونزع السلاح العام.

ويشكل بناء الثقة بصورة تدريجية وبغاية أمرا مهما في عمليات الوساطة. وينبغي أن يتمحور بناء الثقة حول العملية التي تضطلع بها الوساطة والأطراف من خلال إجراء محادثات مسبقة، ووضع منهجيات، واستخدام لغة مشتركة. ويساعد انضمام العملية بالوضوح على بناء الثقة. ويمكن أن تكون تدابير بناء الثقة أداة لبناء الثقة قبل بدء المحادثات وعند بداية المفاوضات أو في خضمها.

ومع أنه لا يوجد تعريف مقبول عالمياً لتدابير بناء الثقة، فإنه يمكن تعريفها بأنها إجراءات أو عمليات تُتخذ في جميع مراحل دورة النزاع بهدف زيادة الشفافية ورفع مستوى الثقة والارتياح بين طرفي أو أطراف النزاع. ويمكن لمبادرات بناء الثقة، إذا ما طبقت في وقت مبكر لدى نشأة التوترات، أن تؤدي دورا في منع نشوب نزاع أصلا. ويمكن لتدابير بناء الثقة أن تساعد على تحسين العلاقات. ويمكن لها أن تيسر تهيئة بيئة أكثر ملاءمة للتوصل إلى حل سياسي سلمي. كما يمكن لها أن تكون جزءا من الظروف التمكينية وعوامل النجاح التي تتعامل بفعالية مع الجهات الفاعلة المحلية والدولية ومع البيئة التي تعمل فيها هذه الجهات. وفي حال نجاح تدابير بناء الثقة، يمكن لها أن تتحول بدورها إلى خطوات رئيسية تشكل جزءا من انتقال سياسي سلمي.

والعديد من النزاعات الراهنة التي طال أمدها توضح ما تلاقيه جهود الوساطة المبذولة في إطار عمليات المسار الأول من تعثر عموما. ويشكل فقدان الثقة والارتياح عاملا أساسيا من العوامل المختلفة التي تؤدي إلى توقف عمليات السلام. وقد بذل الاتحاد الأوروبي، في إطار عمليات الوساطة، جهودا متكررة لإشراك الجهات الفاعلة الرئيسية وعرض خيارات جديدة يمكن أن تعيد الأطراف إلى طاولة المفاوضات. ففي اليمن، على سبيل المثال، ساعد الاتحاد في وضع تدبير لبناء الثقة يتصل بجمع القمامة في تعز، مما أسفر عن وقف مؤقت لإطلاق النار. واستحدثت آليات محددة لرصد وقف إطلاق النار تشارك فيها جميع الأطراف، بما في ذلك آليات رقمية، يمثل تدبيرا لبناء الثقة يهدف إلى بناء الثقة والارتياح فيما يتعلق بموثوقية المعلومات الواردة من الميدان عن الحوادث التي تؤثر على اتفاق وقف الأعمال العدائية.

وفي الشرق الأوسط وفي أماكن أخرى، يشكل عنصر الوكالة في النزاعات - حيث تشارك أطراف دولية وإقليمية من الدول بصورة غير مباشرة في نزاع ما من خلال دعم فصائل مسلحة على الأرض، أو تشارك بصورة مباشرة دعماً لهذا الجانب أو ذاك - أمرا غير مشجع على الالتزام بعمليات السلام والمفاوضات. وتزداد أهمية مبادرات بناء الثقة في هذه الحالات، بغض النظر عما إذا كانت تجري بين الأطراف الوطنية في النزاع وفيما بينها، و/أو بين الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية و/أو مجموعات أوسع نطاقا من المواطنين. ومع ذلك، عندما تشارك جهات فاعلة إقليمية ودولية في تدابير بناء الثقة، كثيرا ما يشهد شمول المواطنين فيها تراجعا بسبب الكيفية التي تُصمَّم بها هذه العمليات. ويشجع الاتحاد الأوروبي على إشراك المجتمع المدني في جميع عمليات السلام التي يشارك فيها الاتحاد وفي جميع مراحلها، عن طريق تقديم دعم هام على الصعيد العالمي لحوارات المسارين الثاني والثالث الرامية إلى ضمان التشاور مع فئات المجتمع المدني والاستماع إلى أفكارها.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يدعم ويروّج باستمرار لمدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية بوصفها صك مكافحة انتشار القذائف التسيارية المتعدد الأطراف الوحيد الذي يكفل الشفافية وبناء الثقة. ويدعو الاتحاد إلى اعتماد المدونة على الصعيد العالمي وإلى تنفيذها بالكامل وتحسين أدائها. والدعم الدبلوماسي الذي يقدمه الاتحاد للمدونة تعززه عدة قرارات اتخذها مجلسه لتمويل أنشطة توعوية تشمل مناسبات جانبية، وورقات بحثية، واجتماعات خبراء، وحلقات دراسية إقليمية للتوعية تنظمها مؤسسة البحوث الاستراتيجية التي تتخذ من باريس مقراً لها، وعادةً ما يشارك فيها أيضاً الرئيس المتناوب للمدونة. ويواصل الاتحاد الترويج للمدونة بموجب قرار المجلس 2370/2017 المؤرخ 18 كانون الأول/ديسمبر 2017 والمتخذ (في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) دعماً لمدونة لاهاي لقواعد السلوك ومنع انتشار القذائف التسيارية في إطار تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وتمثل التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين، فضلاً عن أنها تقوض النظام العالمي لعدم الانتشار. ومنذ فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 1996، ساعدت المعاهدة على وقف تلك الممارسة، وهي تمثل في الوقت نفسه أيضاً تدبيراً قوياً لبناء الثقة والأمن على الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي. ويعتقد الاتحاد الأوروبي أن بدء نفاذ المعاهدة، من خلال قيام الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 بالتوقيع والتصديق عليها، سيشكل خطوة ملموسة نحو بناء الثقة والسلام. وقد أظهرت جميع الدول الأعضاء في الاتحاد التزامها بالمعاهدة من خلال التصديق عليها وتطبيق التزاماتها الأساسية.

وفي عام 2019، أجرى الاتحاد الأوروبي اتصالاً دبلوماسياً مع جميع الدول المتبقية المدرجة في المرفق 2 والدول غير المدرجة في المرفق 2. وكان الهدف من ذلك الاتصال هو التماس تعهدات بالتصديق على المعاهدة. وقد رحب الاتحاد بتصديق زيمبابوي على المعاهدة. وكان الترويج لبدء نفاذ المعاهدة إحدى نقاط العمل الواردة في الخطة المعنونة "تأمين مستقبلنا المشترك: خطة لنزع السلاح" التي أعلن عنها الأمين العام للأمم المتحدة، وهي نقطة قرر الاتحاد مساندتها. ويروّج الاتحاد باستمرار لفوائد المعاهدة وإسهامها في السلام والأمن ونزع السلاح وعدم الانتشار، بما في ذلك فيما يتعلق بتطبيقاتها المدنية. وطوال عام 2019، واصل الاتحاد تقديم دعم مالي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، على النحو المبين في قرار المجلس 298/2018 المؤرخ 26 شباط/فبراير 2018 والمتخذ (في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) بشأن دعم الاتحاد لأنشطة اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من أجل تعزيز قدراتها في مجالي الرصد والتحقق، وفي إطار تنفيذ استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. كما أسهم الاتحاد ودوله الأعضاء في صون وتعزيز نظام التحقق بموجب المعاهدة من خلال تقديم المساعدة والمشورة التقنيتين إلى الفريق العامل بآء التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومن خلال تقديمها خلال حلقات العمل والحلقات الدراسية. وشارك الاتحاد بنشاط في دورات اللجنة التحضيرية وفريقيها العاملين ألف وباء.

ويعترف الاتحاد الأوروبي بأهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية من أجل إرساء السلام والأمن، وفقاً للمادة السابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويسلم الاتحاد بأن الضمانات الأمنية المستندة إلى المعاهدة متاحة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وهو يشجع الدول الحائزة لأسلحة نووية على أن تصدق وتوقع على البروتوكولات ذات الصلة بمعاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية التي وُضعت بعد إجراء المشاورات اللازمة. كما يدعو الاتحاد جميع الدول الواقعة في مناطق قائمة خالية

من الأسلحة النووية التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية إلى أن تفعل ذلك. وفي حزيران/يونيه 2019، اعتمد وزراء الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي قراراً جديداً في إطار المجلس ينص على تمويل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح دعماً لعملية تهدف إلى بناء الثقة وتقضي إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. ويواصل الاتحاد الأوروبي دعوة جميع دول المنطقة التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، إلى أن تفعل ذلك، وإلى أن توقع وتصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ومن شأن القيام بذلك أن يمثل تدبيراً هاماً لبناء الثقة والأمن، ويمكن أن يشكل خطوة ملموسة نحو إنشاء منطقة خالية من تلك الأسلحة.

وتسعى مبادرة مراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، التي أُطلقت في عام 2010، إلى التخفيف من المخاطر المتصلة بالمواد والعناصر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية والتأهب لها. ويمكن أن تكون تلك المخاطر ذات أصول إجرامية (الانتشار أو السرقة أو التخريب أو الاتجار غير المشروع)، أو عرضية (كوارث صناعية، ولا سيما كوارث صناعية كيميائية أو نووية، ومعالجة النفايات ونقلها) أو طبيعية (جوائح في المقام الأول، لكن قد يتعلق الأمر أيضاً بمخاطر طبيعية تتصل بالمواد والمرافق الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية). وتهدف المبادرة إلى تعزيز التعاون الوطني والإقليمي والدولي ووضع سياسة مشتركة ومتسقة للتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويشمل تخفيف المخاطر الوقاية والتأهب وإدارة ما بعد وقوع الحدث.

والهدف الرئيسي من المبادرة هو تيسير التعاون الإقليمي من أجل تعزيز الوعي بالتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، وتحسين التأهب لها، وتعزيز القدرات المتعلقة بها على الصعيدين الوطني والإقليمي. ويتحقق هذا الهدف بإنشاء شبكة تتألف من المؤسسات والوكالات المعنية في البلدان الشريكة، ومن إدارات الاتحاد الأوروبي، وخبراء الدول الأعضاء، والمنظمات الدولية، وأصحاب الخبرات المحلية، وتقدم الدعم للبلدان الشريكة في المجالات التالية: وضع منهجية ومبادئ توجيهية لتقييم المخاطر والتخفيف من حدتها؛ وإنشاء فرق وطنية؛ وتعزيز التعاون والحوار بين المؤسسات والوكالات الداخلية (الوطنية)؛ ووضع خطط عمل وطنية؛ والاتصال بالبلدان الشريكة الأخرى لتحديد الأولويات الإقليمية؛ وصياغة مقترحات مشاريع مصممة خصيصاً لذلك؛ وتحليل مقترحات المشاريع على المستوى الإقليمي؛ وتحديد وتنفيذ مشاريع محددة الأهداف ذات أهمية إقليمية لتلبية احتياجات محددة (مثل التدريب، والإجراءات، وحلقات العمل، والمعدات)؛ وتشجيع استخدام القدرات الوطنية والإقليمية والدولية لتنفيذ المشاريع.

وتتولى المفوضية الأوروبية قيادة هذه المبادرة وتنفيذها وتمويلها بالتنسيق الوثيق مع الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، وبدعم من معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لبحوث الجريمة والعدالة، ومنظمات دولية أخرى وخبراء محليين. وتشارك في المبادرة أيضاً بشكل مكثف وفود الاتحاد الأوروبي في البلدان الشريكة، وهو ما يكفل تسليط الضوء عليها وتقديم الدعم السياسي لها. وقد أعدت المبادرة بدعم تقني من مركز المفوضية الأوروبية للبحوث المشتركة، والدول الأعضاء في الاتحاد، وجهات أخرى صاحبة مصلحة من خلال التعاون المنسجم والفعال على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وتوفر المفوضية خبراء في مجال

تقديم المساعدة التقنية في الموقع لدعم الجهات المنفذة للمشاريع، وتعزيز التعاون مع السلطات المحلية، وتعزيز القدرات التقنية المتصلة بالمبادرة.

وتوجد شبكة مراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية حالياً في 61 بلداً شريكاً في جميع أنحاء العالم، موزعاً على ثماني أمانات إقليمية تقع، على التوالي، في المناطق التالية: الواجهة الأطلسية لأفريقيا؛ ووسط آسيا؛ وشرق ووسط أفريقيا؛ وبلدان مجلس التعاون الخليجي؛ والشرق الأوسط؛ وشمال أفريقيا ومنطقة الساحل؛ وجنوب شرق آسيا؛ وجنوب شرق أوروبا وأوروبا الشرقية. وتؤدي هذه الأمانات الإقليمية، التي يستضيف كلا منها أحد البلدان في كل منطقة، دوراً رئيسياً في تعزيز التعاون والتنسيق بين بلدان المنطقة. وهي تدعم الأنشطة المضطلع بها ضمن الإطار العام للمبادرة وتسهم في الملكية المحلية لشبكة مراكز الامتياز وفي تحسين استدامتها. ويجري حالياً دعم سلسلة من المشاريع في إطار المبادرة. وتركز المشاريع، من خلال اتباع نهج منطلق من القاعدة يكفل معالجتها لأولويات كل من الاتحاد الأوروبي والبلدان الشريكة، على تلبية احتياجات محددة جرى تحديدها في مجال التخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وتشمل تلك الاحتياجات مسائل من قبيل مراقبة الصادرات، والاتجار غير المشروع، ورصد الحدود، والسلامة البيولوجية، والأمن البيولوجي. ومنذ عام 2009، خصّص الاتحاد حوالي 185 مليون يورو لأكثر من 60 مشروعاً. ويُدعى الخبراء الوطنيون في المناطق إلى الانضمام إلى المشاريع القائمة وإلى المشاركة بنشاط في إعداد المشاريع الجديدة، ويُشجَّعون على القيام بذلك.

وتعمل المبادرة، عند الاقتضاء، بالتعاون مع الشركاء الدوليين والإقليميين، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح، ووحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ووكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون (اليوروبول)، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004)، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمركز الدولي للعلم والتكنولوجيا، والشراكة العالمية لمجموعة الدول السبع لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل. ويساهم كل شريك من هؤلاء الشركاء بخبرته الفريدة وفقاً لولايته المؤسسية. وأحد السبل العملية للتعاون هو تنظيم مناسبات تدريبية بالاشتراك مع مركز الامتياز للدفاع المشترك ضد المواد الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في فيسكوف، تشيكيا، المعتمد لدى منظمة حلف شمال الأطلسي. وقد عُقدت أولى مناسبة تدريبية من هذا النوع في أواخر عام 2017.

وبدعم من الاتحاد الأوروبي، تنفذ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا مشاريع لتعزيز السلامة والأمن البيولوجيين في أوكرانيا تمشياً مع قرار مجلس الأمن 1540 (2004) واتفاق الارتباط بين الاتحاد الأوروبي وأوكرانيا. وبموجب قرار المجلس 1296/2019 المؤرخ 31 تموز/يوليه 2019، والمتخذ (في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) دعماً لتعزيز السلامة والأمن البيولوجيين في أوكرانيا بما يتماشى مع تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1540 (2004) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، تتاح أموال للاضطلاع بأنشطة تهدف إلى مواءمة الأنظمة الأوكرانية الراهنة المتعلقة بالسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي مع المعايير الدولية؛ وإنشاء نظام مستدام للمراقبة البيطرية في أوكرانيا؛ ورفع الوعي في أوساط أخصائيي علم الحياة بالسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي وتزويدهم بالتدريب المتصل

بذلك. وبموجب قرار المجلس 1252/2017 المؤرخ 11 تموز/يوليه 2017، والمتخذ (في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) دعماً لتعزيز السلامة والأمن الكيميائيين في أوكرانيا بما يتماشى مع تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، يؤيد الاتحاد أيضاً تعزيز السلامة والأمن الكيميائيين في أوكرانيا. والدول الأعضاء في الاتحاد أطراف في معاهدة السماوات المفتوحة ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، وهي تراعي الأحكام الملزمة سياسياً الواردة في وثيقة فيينا لعام 2011 بشأن تدابير بناء الثقة والأمن بما يتماشى مع روح ومبادئ دعم تعددية الأطراف وسيادة القانون التي يتمسك بها الاتحاد.

وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2019، اعتمد المجلس (في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) القرار 2108/2019، دعماً لتعزيز السلامة والأمن البيولوجيين في أمريكا اللاتينية بما يتماشى مع تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1540 (2004) بشأن عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، ونصّ القرار على تخصيص 2,7 مليون يورو لذلك الغرض على مدى ثلاث سنوات. وسيمكّن هذا التمويل منظمة الدول الأمريكية من القيام بما يلي: تقديم المساعدة التقنية والتشريعية إلى البلدان المستفيدة لتعزيز أنظمتها المتعلقة بالسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي وضمان مواءمة تلك الأنظمة مع المعايير الدولية؛ وتشجيع التعاون الإقليمي في مجال السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي وتعزيزه، والتوعية والتثقيف بهما، وتنظيم دورات تدريبية متعلقة بهما. وسيشمل التعاون الإقليمي أيضاً إجراء استعراضات الأقران، التي توافق بموجبها الدول، على أساس طوعي، على العمل معا بهدف إجراء تقييم متبادل لنقاط قوة وضعف كل منها فيما يتعلق بتنفيذ التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، وبهدف تحديد الممارسات الفعالة والمجالات التي يمكن فيها مواصلة التعاون الثنائي.

ولا يزال بناء القدرات الوطنية وتعزيز التعاون الإقليمي يشكلان أمرين محوريين في الجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي، على النحو المبين في استراتيجيته لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، التي اعتُمدت في عام 2018. وفي هذا السياق، يتعاون الاتحاد على نحو وثيق مع المراكز الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وفي جنوب شرق أوروبا، يواصل الاتحاد الأوروبي تقديم دعم كبير لبناء القدرات المتعلقة بتحديد الأسلحة الصغيرة، وذلك من خلال مركز تبادل المعلومات في جنوب شرق وأوروبا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي يعمل في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس التعاون الإقليمي. وعلاوة على ذلك، يدعم الاتحاد تنفيذ خارطة الطريق الهادفة إلى إيجاد حل مستدام للحيازة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وإساءة استخدامها والاتجار بها، في غرب البلقان بحلول عام 2024، وقد اعتُمدت في لندن في تموز/يوليه 2018، وتم الاتفاق على خطط عمل متعلقة بها.

ويدعم الاتحاد الأوروبي بقوة الجهود المبذولة بقيادة أفريقية في مجال السلام والأمن، بما في ذلك خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي للخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول 2020. وتُنفَّذ أنشطة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في ظل شراكة وثيقة مع الاتحاد الأفريقي، ودوله الأعضاء، والأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. وقد ساعد الدعم الذي قدمه الاتحاد الأوروبي إلى منظومة السلم والأمن الأفريقية، الممولة من خلال مرفق السلام في أفريقيا، على تحسين الأمن المادي وإدارة المخزونات في مستودعات الأسلحة التقليدية والذخائر الموجودة في جمهورية

أفريقيا الوسطى ومنطقة الساحل، كما ساعد على جمع الأسلحة والذخائر وتدميرها في جميع أنحاء غرب أفريقيا. وفي تموز/يوليه 2019، اعتمد المجلس (في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة) القرار 1298/2019 دعماً للحوار والتعاون بين أفريقيا والصين وأوروبا بشأن منع تحويل وجهة الأسلحة والذخائر في أفريقيا.

وللمرة الأولى، أبرم الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية شراكة بشأن بناء القدرات في مجال تحديد الأسلحة ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية. ويساهم خبراء منظمة الجمارك العالمية والإنتربول في هذا الجهد.

وفي أمريكا اللاتينية، يساهم الاتحاد الأوروبي، من خلال منظمة الدول الأمريكية، في تعزيز قدرات عدة دول من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مجال تحديد الأسلحة الصغيرة. وتشمل تلك الأنشطة إدارة المخزونات والتدريب والتشريعات.

وقد أسهمت أنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي في التعزيز العام للنظم الوطنية لمراقبة الصادرات في جميع أنحاء العالم، كما يتضح من مشروع الاتحاد للتوعية بمعاهدة تجارة الأسلحة ومن قرار المجلس بشأن تشجيع وضع ضوابط فعالة متعلقة بصادرات الأسلحة.

وللاتحاد الأوروبي أيضاً تاريخ طويل في تقديم الدعم للأعمال التي تتصدى للتهديد الذي تشكله الألغام، سواء كانت ألغاماً قديمة أو تلوثاً جديداً، والمتفجرات من مخلفات الحرب. وخلال السنوات الخمس الماضية، قدمت مؤسسات الاتحاد وحدها أكثر من 300 مليون يورو لأنشطة الإجراءات المتعلقة بالألغام في 24 بلداً ملوثاً بالألغام، منها أوكرانيا، وتشاد، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، والعراق، وكرواتيا، وكولومبيا، ولبنان، وليبيا، وميانمار.

ويركز العديد من أنشطة المساعدة الأخرى التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي على تشجيع الانضمام العالمي إلى الصكوك الدولية الرئيسية وتنفيذها على الصعيد الوطني، ويشمل ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، اتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية وقرار مجلس الأمن 1540 (2004).